قال : لأن البلاغة فيه أظهر !

قلت : ما هي البلاغة (عندك) ؟

قال : هي أن يكون الكلام بليغاً ...

فكان الضحك عاماً مجلجلا !

* * *

ولقيت هذا المجدد كرة اخرى فلم يقل شيئاً ، لأنه قال كل ما يحفظ في المرة الأولى ، ثم لم ألقه بعد أبداً !

٢ — أوربي

فلان ... من أسرة دمشقية أصيلة ، ولكنه أقام في أوربة سنين عايش فيها القوم ، فظن أنه حين أساغ في حلقه طعامهم ، وأدار في فمه لسانهم ، قد صب في عروقه دماً من دمائهم ، ووضع في رأسه دماغاً من أدمغتهم ، فاستقر في رأسه أنه أوربي ولكن النطفة أخطأت طريقها فكانت شرقية فلما عاد من أوربة ودخل علينا — وكنا يومئذ تلاميذ وكان هو أستاذنا — استقبلناه استقبال التلاميذ المخلصين أستاذهم الذي غاب عنهم سنين بعد ما اتصل حبله بحبالهم وأحبوه وأحبهم ورحبنا به فنظر إلينا نظر المتكبر ، وقلب شفتيه اشمئزازاً[1] ولوح بيديه على طريقة أهل باريس ، وقال لنا بالفرنسية (ما ترجمته بالحرف) :

— ما هذا ؟ أهكذا يكون الاستقبال ؟ إنكم يا أهل الشرق لا تتمدنون أبداً . ولقد رأيت اليوم ما كنت أسمعه ... فياليتني لم أسافر إلى الشرق !

« دمشق » علي الطنطاوي

(١) وفي العربية كلمة (أدلم) إن اصطلح عليها دلت على هذا المعنى

تحت الطبع :

حيـــاة الرافعي

للاستاذ محمد سعيد العريان

الاشتراك فيه قبل الطبع ١٠ قروش تدفع إلى إدارة الرسالة

ثمن الكتاب بعد الطبع ١٥ قرشاً

في مصر الاسلامية

سياسة العرب المالية في مصر

للدكتور حسن ابراهيم حسن

أستاذ التاريخ الاسلامي بكلية الآداب

كان الوالي يُعيَّن من قبل الخليفة لينوب عنه في حكم البلاد ، وهو الرئيس الأعلى للقضاء والصلاة والخراج والجند والشرطة وما إليها من مهام الدولة . وكان يستعين في إدارة البلاد بطائفة من كبار الموظفين وأهمهم ثلاثة : عامل الخراج أو صاحب بيت المال ، والقاضي ، والقائد أو صاحب الشرطة . وكانت وظيفة الخراج أهم هذه الوظائف الثلاث

وكان الوالي يحتفظ بها لنفسه ؛ وربما أسندها الخليفة إلى رجل من قبله فيعمل هذا مع الوالي جنباً إلى جنب : هذا يدير دفة السياسة . وذاك يتولى أعمال الدولة المالية . فكان بمثابة الرقيب على أعمال الوالي ، فكأن مصر إذ ذاك كان يحكمها واليان من قبل الخليفة مما أدى إلى تنازع السلطة والمنافسة بين الرجلين : وذلك مما يعلل قصر عهد الولاة وعمال الخراج ، وبهذا خسرت مصر تحت حكمهما أكثر مما كانت ترجوه من التقدم في سبيل الاصلاح .

كان القضاء والصلاة من الأمور الجوهرية التي تناولها هذا التغيير في النظم الادارية في عهد الاسلام لارتباطهما ارتباطاً وثيقاً بالدين ، وهو مصدر الحكم في الاسلام .

أما عن الخراج فقد سار عمرو بن العاص مع المصريين بمقتضى شروط الصلح من حيث تقسيم الجباية ومراعاة حال النيل في النقصان والزيادة مما اضطره أحياناً إلى تأخير الخراج على الرغم مما اشتهر عن عمر بن الخطاب من التشدد في دفعه . ذلك أن عمرا حين جبى خراج مصر في السنة الأولى من ولايته عشرة ملايين دينار لم يعجب ذلك عُمر ، بل ولم يعجبه أيضاً ما كان من نقصان الخراج إلى اثني عشر مليوناً في السنة التالية ، وذلك

لما بلغ الخليفة من أن الخراج وصل فى عهد المقوقس إلى عشرين مليوناً وأكثر ، وجمله بعض المؤرخين ٢٤٫٤٠٠٫٠٠٠ دينار فى عهد الفراعنة ، وبالغ بعضهم فجعله فى زمن الريان بن الوليد (وهو فرعون يوسف) ٩٠٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار [1] ، فلا غرابة إذا عجب عمر من أن البلاد لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه إن صح أن مصر كانت تؤدى هذا المقدار قبل الاسلام . على أن عمر إنما أراد بتشدده وتمسكه أن يحلب البلاد حلباً ويقطع درها بخلاف ما كان يتوخاه عمرو بن العاص من مراعاة حال البلاد من شدة ورخاء [2]

وقد لغط المؤرخون فى مقدار الخراج ، وقصره بعضهم على جزية الرءوس التى كان مفروضاً أداؤها على أهل الذمة من القبط وغيرهم لأن الخراج فى عهد الاسلام كان من ناحيتين (الأولى) الضرائب الشخصية المعروفة بالجزية أو جزية الرءوس (والثانية) ضرائب الأطيان ، ومجموع هذين يعرف بالخراج [3]

على أن قصر بعض المؤرخين الخراج على جزية الرءوس مع خطئه يجعل الاهتداء إلى معرفة عدد سكان مصر وقت الفتح أمراً مستحيلاً ، ناهيك بما هنالك من الاختلاف الكبير بين روايتى ابن عبد الحكم (٢٧٦ هـ = ٨٧١ م) وهو أقدم مؤرخى مصر الاسلامية والبلاذرى (٢٩٠ هـ = ٨٩٢ م) وهو من معاصرى ابن عبد الحكم

وقد ذكر ابن عبد الحكم [4] أن عدد من ضربت عليهم الجزية من المصريين فى عهد عمرو ثمانية ملايين [1] عدا الصبيان والنساء والشيوخ ، ولو بلغ عدد من ضربت عليهم الجزية ربع سكان البلاد لكان أهل مصر طبقاً لهذا التقدير اثنين وثلاثين مليوناً من النفوس . وهذا بعيد التصديق ، إذ لو كان هذا العدد صحيحاً لبلغت جزية الرءوس وحدها ستة عشر مليون دينار وهو يخالف ما أجمع عليه المؤرخون من أن خراج مصر بنوعيه لم يزد فى السنة الأولى من ولاية عمرو على عشرة ملايين ، ولم يزد فى السنة التالية على اثنى عشر مليوناً . كذلك روى البلاذرى أن عمر افرض على كل مصرى عدا النساء والصبيان والشيوخ دينارين فبلغ خراج مصر (بما فيه جزية الرءوس) مليونى دينار ، فاذا خصصنا لجزية الرءوس مليوناً اقتضى أن يكون عدد من فرضت عليهم الجزية خمسمائة ألف نسمة ، وعلى هذا القياس لا يزيد سكان مصر على مليونى نسمة

هذا ولم يكن للخراج نظام ثابت ، فكانت ضريبة الأطيان تقل وتكثر حسب الاهتمام بالتعمير وإصلاح الجسور والخلجان [2] ونحوها ، كما أن جزية الرءوس كانت تتناقص بالتوالى لدخول أهل مصر فى الاسلام ، إما رغبة فى اعتناق هذا الدين ، أو فراراً من دفع الجزية . وقد رأى بعض العمال عدم دفع الجزية عمن أسلم . يدلك على ذلك كتاب والى مصر إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز يشكو إليه من أن الاسلام أضرّ بالجزية ويسأله أن يأمر بفرضها على من أسلم ، فما كان من عمر إلا أن كتب إليه كتابه المأثور ، وفيه يقول « ... فضع الجزية عمن أسلم — قبح الله رأيك — فان الله إنما بعث محمداً صلى الله عليه وسلم هادياً ، ولم يبعثه جابياً . ولعمرى لعمر أشقى من أن يدخل الناس كلهم فى الاسلام على يديه » ، وعلى الجملة فقد كانت سياسة الخلفاء ترمى إلى الاكثار من الخراج حتى إن بعضهم لم يأبه بما حلّ بالأهلين من شراهة العمال الذين عملوا على إرضاء الخليفة ، الذى كان رضاؤه متوقفاً

(١) نقل المقريزى (خطط ج ١ ص ٧٥) عن الشريف الحرانى أنه وجد فى بعض البرابى فى الصعيد عبارة باللغة القبطية نقلت إلى العربية ومنها يتضح أن الخراج بلغ فى عهد الريان بن الوليد ٢٤٫٤٠٠٫٠٠٠ دينار ، وهو أقرب إلى المعقول

(٢) أنظر المكاتبات التى دارت بين عمرو وعمر بشأن الخراج فى خطط المقريزى (ج ١ ص ٧٨ — ٧٩) على أن غضب عمر كان راجعاً أكثره إلى تأجيل عمرو إرسال الخراج إلى المدينة كما يظهر من قول عمرو « ولكن أهل الأرض استنظرونى إلى أن تدرك غلتهم »

(٣) شرح هذا يحيى بن سعيد الأنطاكى (٤٥٨ هـ ، ١٠٦٦ م) فى كتابه « ذيل التاريخ ، المجموع على التحقيق والتصديق » لمؤلفه أو شيخا أو سعيد بن البطريق (٣٢٨ هـ = ٩٤٠ م) وزاد ابن سعيد فشرح النوع الثانى بأنه جزية جملة تكون على أهل القرية وهذا يعلل ما ذكره المقريزى (خطط ج ١ ص ٧٧) أن جزية الجملة كانت تؤخذ على أهل القرية من مزارعين وأرباب الحرف والصنائع

(٤) كتاب فتوح مصر ص ٧٨

(١) ذكر المؤرخ سنابلى لين بول أن هذا العدد هو ثمانية ملايين دينار واستدل منه على أن عدد من ضربت عليه جزية الرءوس بلغ أربعة ملايين (بفريضة دينار عن كل شخص) واستنبط أن سكان مصر فى ذلك الوقت كانوا ستة عشر مليون نسمة ، وهذا يخالف ما يقصده ابن عبد الحكم فى (فتوح البلدان ص ٢٢٣) الذى استقى منه لين بول هذه العبارة كما يظهر

(٢) كان إصلاح الجسور والخلجان مفروضاً على الأهالى ، وكان يقوم بذلك ١٢٠٫٠٠٠ نسمة لا يفترون عن العمل صيفاً ولا شتاء